

"أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة"

-دراسة ميدانية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين-

“ The Impact of The Corporate Governance Principles on The Efficiency of The Control Systems In The Corporations”

-A Field Study From perspective of The Jordanian Certified Public Accountants-

د. عاطف عقيل البواب

By Dr. Atef Aqeel Al-Bawab

أستاذ المحاسبة المشارك

Associate Professor in Accounting

جامعة اربد الأهلية / ص.ب: 2600 اربد 21110 الاردن

Irbid National University / P.O.Box: 2600 Irbid 21110 Jordan

atefbawab@yahoo.com

المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة، وتم طرح مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس التالي: هل هناك أثر لمبادئ الحاكمية المؤسسية على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة؟ ولقد تمثل مجتمع الدراسة في المحاسبين القانونيين الأردنيين وقد تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة وتم توزيع (89) استمارة على عينة المجتمع واسترجع منها (83) استمارة، أي ما نسبته (93%)، ولقد تم إجراء التحليلات الاحصائية المناسبة لاختبار ثبات صدق أداة الدراسة واختبار فرضياتها. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن هناك أثر لمبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مما يعني أنه عند تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية سيساعد ذلك على زيادة كفاءة الأنظمة الرقابية لديها. أما أهم التوصيات فهي: على الشركات المساهمة العامة الأردنية أن تستمر بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية لزيادة كفاءة الأنظمة الرقابية لديها، وأن تقوم دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة بمتابعة تطبيق مبادئ الحاكمية في الشركات المساهمة العامة.

الكلمات الدالة: مبادئ الحاكمية المؤسسية، الأنظمة الرقابية، المحاسبون القانونيون.

Abstract

The study aimed to identify the impact of the corporate governance principles on the efficiency of the control systems in the corporations, the problem of the study was the question following: Is there an impact of the corporate governance principles on the efficiency of the control systems in the corporations? The population of the study was the

auditors Jordanians. and has been selected a random sample of the study population were distributed (89) questionnaire and recalled (83) of them, representing (93%), and has been conducting appropriate statistical analyzes to test reliability questionnaire and the hypotheses of the study. The study reached several conclusions, including: that there is an impact of the corporate governance principles on the efficiency of the control systems in the corporations. The main recommendations was the corporations have to continue to apply the principles of corporate governance to increase the efficiency of the internal control systems, and that the Companies Control Department at the Ministry of Industry and Trade to follow up the application of the principles of governance in the corporations.

Key words: *The Corporate Governance Principles, Control Systems, The Auditors.*

مقدمة :

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) بوضع مبادئ الحاكمية المؤسسية بهدف تحسين الأداء والكفاءة والنمو. فإن وجود نظام فاعل لحاكمية رشيدة في كل شركة على حدة، وفي الاقتصاد ككل يساعد على توفير درجة من الثقة اللازمة لسلامة عمل اقتصاد السوق، ومكافحة الفساد وخفض تكلفة رأس المال وجذب مصادر تمويل أكثر استقراراً، بالإضافة إلى تشجيع المنشآت على استخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة، مما يعزز النمو الاقتصادي وهو في النهاية سوف يعزز من كفاءة وقوة ومثانة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة. لذلك ستعمل هذه الدراسة على بيان أثر مبادئ الحاكمية على قوة وكفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية القطاع الاقتصادي بما فيه الشركات المساهمة العامة والتي تشكل جزء مهم في الناتج القومي الإجمالي وتشكل رؤوس أموالها مبالغ كبيرة تساهم في توفير عدد كبير من أبناء الوطن، وبالتالي لا بد من الانتباه لهذا القطاع والمحافظة على موجوداته والعمل على استمراريته وبناء الأنظمة الرقابية التي تكفل نموه وتطوره، وهذا ما تسعى إليه الدراسة الحالية.

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة. كما هدفت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة أثر الالتزام بمبدأ ضمان حقوق المساهمين على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة.
2. معرفة أثر الالتزام بمبدأ المساواة في المعاملة للمساهمين على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة.
3. معرفة أثر الالتزام بمبدأ دور أصحاب المصالح في حاكمية الشركات على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة.
4. معرفة أثر الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة.

5. معرفة أثر الالتزام بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة.
6. معرفة أثر الالتزام بمبدأ ضمانات وجود إطار فعال لحاكمة الشركات على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

- هل هناك أثر لمبادئ الحاكمة المؤسسية على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة؟ وللاجابة على هذا التساؤل فإنه يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية المتعلقة بمعايير الحاكمة المؤسسية وهي:
 1. هل هناك أثر لمبدأ ضمان حقوق المساهمين على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة؟
 2. هل هناك أثر لمبدأ المساواة في المعاملة للمساهمين على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة؟
 3. هل هناك أثر لمبدأ دور أصحاب المصالح في حاكمة الشركات على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة؟
 4. هل هناك أثر لمبدأ الإفصاح والشفافية على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة؟
 5. هل هناك أثر لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة؟
 6. هل هناك أثر لمبدأ ضمان وجود اساس لإطار فعال لحاكمة الشركات على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة؟

فروض الدراسة

تم بناء فروض الدراسة على أساس أسئلتها وكما يلي:

فرض الدراسة الرئيسي:

ليس هناك أثر لالتزام تطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة. وعليه تم عمل الفروض التالية لاختبار فرض الدراسة الرئيسي:

الفرض الفرعي رقم (1):

ليس هناك أثر لالتزام تطبيق مبدأ ضمان حقوق المساهمين على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة.

الفرض الفرعي رقم (2):

ليس هناك أثر لالتزام تطبيق مبدأ المساواة في المعاملة للمساهمين على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة.

الفرض الفرعي رقم (3):

ليس هناك أثر للالتزام تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حاكمية الشركات على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة.

الفرض الفرعي رقم (4):

ليس هناك أثر للالتزام تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة.

الفرض الفرعي رقم (5):

ليس هناك أثر للالتزام تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة.

الفرض الفرعي رقم (6):

ليس هناك أثر للالتزام تطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحاكمية الشركات على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة.

منهج الدراسة :

اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي والأسلوب التحليلي في استخراج النتائج حيث تم جمع البيانات اللازمة من المصادر التالية:

مصادر أولية: وذلك من خلال استمارة أعدت لهذا الغرض وتم تحليل البيانات باستخدام برمجية الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية.

مصادر ثانوية: وذلك بالإطلاع على الكتب والبحوث العلمية والرسائل الجامعية والتقارير والمجلات العلمية.

الدراسات السابقة: لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع الحاكمية ومنها:

أولاً: الدراسات العربية :

لقد قام الحوامده، 2014 بدراسة حول الحاكمية وأثرها على المسؤولية الاجتماعية بهدف الكشف عن أثر إهتمام الشركات الصناعية الأردنية في تطبيق مبادئ حاكمية المنظمة على المسؤولية الاجتماعية بإتجاه (المجتمع المحلي، الموظفين، البيئة) وتحديد مستوى الفروق في إدراك أفراد عينة الدراسة لمبادئ حاكمية المنظمة، وأثر تطبيقها على المسؤولية الاجتماعية، كما هدفت الدراسة أيضاً إلى تقسيم أثر تطبيق مبادئ حاكمية المنظمة على أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وربطها بالمتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة، وحجم المنظمات، ونوع السوق المسجلة به، وقد توصل إلى عدة نتائج منها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية يوضح طبيعة الأثر والعلاقة لمبادئ حاكمية المنظمة (الإفصاح والشفافية، المعاملة العادلة لحملة الأسهم، الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، مسؤوليات مجلس الإدارة، دور أصحاب المصالح) على أبعاد المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية الأردنية.

ركزت دراسة الحوامدة على تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية وأثرها على المسؤولية الاجتماعية بينما ركزت الدراسة الحالية على أثر تطبيق مبادئ الحاكمية على كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية.

أما دراسة النصور، (2012) فقد هدفت إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تحسين آليات الحاكمية المؤسسية لقطاع الاتصالات الأردنية (زين، أمنية، والاتصالات الأردنية)، وتكونت العينة من لجنة التدقيق والإدارة العليا والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين الذين يدققون على شركات الاتصالات الأردنية، وقد بينت الدراسة أنه لا يوجد أثر لإستقلالية المدققين الداخليين على تحسين آليات الحاكمية المؤسسية، بينما هناك أثر لأهلية المدققين الداخليين على تحسين آليات الحاكمية المؤسسية، كما تبين وجود أثر لجودة أداء المدققين الداخليين على تحسين آليات الحاكمية المؤسسية.

ركزت دراسة النصور على معرفة دور المدققين الداخليين في تحسين آليات الحاكمية المؤسسية في قطاع الاتصالات بينما ركزت الدراسة الحالية على أثر تطبيق مبادئ الحاكمية على كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية.

ثانياً - الدراسات الأجنبية:

قام كل من **Rajput & Bharti (2015)**، بدراسة أنواع المساهمين وحوكمة الشركات وأداء الشركات في قطاع الشركات الهندية". كان هدف الدراسة هو تحسين حاكمية الشركات الهندية لرفع القدرة التنافسية للشركات وجذب المستثمرين الأجانب. إذ يعتقد أن وجود حوكمة أفضل للشركات المدرجة في السوق الهندي يمكن ان يقلل من تكاليف الوكالة وتصبح الشركة أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. وتحقيق مسؤولياتها الإجتماعية، حيث لا توجد أدلة قاطعة حتى الآن في الدراسات تثبت الرابط بين أنواع المساهمين وأداء الشركات. وكان من نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي كبير من المؤسسات الأجنبية المستثمرة والمديرين في العائد على حقوق المساهمين، في حين أن الدوائر الحكومية والمساهمين المنفردين تؤثر سلباً على العائد على حقوق المساهمين. كما توصلت أيضاً إلى أن مؤشر حوكمة الشركات له تأثير سلبي على العائد على حقوق المساهمين.

أما **Albert (2014)** فقد درس أثر هيكل الملكية وحاكمية الشركات على هيكل رأس المال لشركات التصنيع المدرجة في غانا لبيان العلاقة بين حاكمية الشركات وهيكل الملكية على هيكل رأس المال لبعض الشركات الصناعية المدرجة في بورصة غانا، وقد تم تحليل البيانات تحليلاً وصفيًا وإيجاد علاقات الارتباط، وكذلك بناء نموذج الإنحدار المتعدد للمتغيرات التالية: حجم المجلس، تكوين المجلس، والمديرين التنفيذيين.

وكان من نتائج الدراسة أن حجم المجلس، وتكوين المجلس، والمساهمة المؤسسية والإدارية يرتبط بشكل إيجابي مع نسبة الرافعة المالية، بينما الارتباط كان سلبيا بالنسبة للمدير التنفيذي.

الإطار النظري

مفهوم الحاكمية المؤسسية:

عرف مجمع المدققين الداخليين الأمريكي (The Institute of Internal Auditor, 2005) الحاكمية المؤسسية بأنها إجراءات تستخدم من قبل أصحاب المصالح من أجل الإشراف على المخاطر ومراقبتها، والتأكد من ضوابط الرقابة للابتعاد عن المخاطر، لتحقيق وإنجاز أهداف وخطط الشركة.

كما قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بتعريف الحاكمية المؤسسية على أنها عبارة عن علاقات بين مجلس الإدارة وإدارة الشركة والملاك وذوي العلاقة. وهو أسلوب ناجح لتحديد الأهداف ومراقبة الأداء وتقديم حوافز للإدارة العليا ومجلس الإدارة، للعمل بشكل فاعل لتحقيق الأهداف الموضوعة في الشركة واستخدام الموارد بالشكل الأمثل. (OECD, 2004).

لذلك يرى الباحث إن الحاكمية المؤسسية ما هي إلا وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات لحماية أموال المستثمرين والمقرضين، كما يؤدي وجودها بشكل ريادي وصحيح إلى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة، علاوة على تطوير القيم الأساسية لاقتصاد السوق في المجتمع المحلي والعالمي على حد سواء.

أهداف الحاكمية المؤسسية:

يساعد التطبيق السليم لمبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات على دعم الأداء وزيادة القدرة التنافسية، وجذب الإستثمارات للشركات والتحوط ضد الفساد وسوء الإدارة، مما ينعكس على تحسين الاقتصاد بشكل عام، ولتحقيق ذلك فإن هناك مجموعة من الأهداف يجب العمل على تحقيقها ومنها:

1. زيادة مستويات الأداء كالربحية، والقيمة السوقية ما يترتب عليه دفع عملية التنمية الاقتصادية (Institutional Shareholders Services, 2005).
2. تحقيق المسؤولية الاجتماعية للشركة عن طريق سياسات وإجراءات مناسبة لنشاطات الشركة، تعمل من خلالها على خدمة البيئة المحيطة والمجتمع.
3. تحسين كفاءة وفاعلية الشركات.
4. تقييم أداء الإدارة العليا، وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
5. تزويد من لهم مصلحة بالمعلومات الضرورية عن الشركة بدقة وبسرعة لتعزيز ثقتهم بها.
6. حماية من لهم مصلحة وتحقيق منافع اقتصادية لهم في المدى الطويل.
7. تحسين الأداء المالي للشركات والابتعاد عن العسر المالي والإفلاس قدر الإمكان.

أهمية الحاكمية المؤسسية:

تمتاز الحاكمية المؤسسية بالآتي:(القيسي، 2011، ص21)

أ. "حماية المساهمين عن طريق ضمان ممارستهم لحقوقهم مثل حق انتخاب مجالس الإدارات، وتوفير المعلومات بشفافية وفي أوقاتها المناسبة، وإحتفاظ الشركة بسجلات واضحة لمساهمي الشركة. إن نظام الحاكمية المؤسسية مهم لمساهمي الشركات سواء من كانوا في مناصب إدارية مباشرة بالإدارة أو خارج مواقع المسؤولية.

ب. حماية مصالح كل الأطراف المهتمة بالتعامل مع الشركة، وتساعد في تنظيم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة التدقيق فيها، مما يؤدي إلى خفض المخاطر التي تتعرض لها الشركة ورفع القيمة السوقية للأسهم، إضافة إلى ذلك فإن الحاكمية المؤسسية تحسن من كفاءة ونوعية قيادات الشركة وترفع من الإنتاجية ويمكن لهذه الأنظمة أن تسهم في:

1. رفع كفاءة استخدام موجودات الشركة والعمل على انخفاض تكاليف التمويل.
2. جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية ودعم الأداء الاقتصادي.
3. تطوير إستراتيجية سليمة للشركة من خلال تحسين إدارة الشركة، لضمان إتخاذ قرارات صحيحة.
4. السعي لبناء أنظمة ذات كفاءة للحوافز والمكافآت في الشركة.
5. رفع القدرة التنافسية في الأمد الطويل للشركة، عبر آليات شفافة وإجراءات تدقيق صحيحة ومحاسبة مالية.
6. القيام بوضع معايير جيدة تنسم بالوضوح فيما بين المساهمين والدائنين.

مقومات الحاكمية المؤسسية للشركات:

من أجل تدعيم وتعزيز نظام الحاكمية المؤسسية في الشركات لابد من توفر مجموعة من المقومات والتي تكفل للشركة تحقيق أهدافها للوصول بها إلى حالة من التميز عن تطبيقها، ومن هذه المقومات: (علي، 2008، ص106).

1. وجود قوانين وتشريعات توضح حقوق المساهمين وواجباتهم في مختلف الشركات التي تسعى إلى وجود حاكمية فريدة، مثل حقوق المساهمين في التصويت، وحقهم في إنتخاب مجلس الإدارة وكذلك تعيين وعزل مدقق الحسابات الخارجي، وفي المقابل توضيح حق المجتمع على الشركة وواجباته تجاه الشركة.
2. تحديد معالم إستراتيجية الشركات وأهدافها برؤية واضحة، وذلك باستخدام أدوات تكفل تحقيق رؤية الشركات.
3. ايجاد هيكل تنظيمي لتحديد أهم المسؤوليات والسلطات ويعزز هذا وجود الأنظمة المساعدة مثل النظام الداخلي للشركة المعنية، والنظم الرقابية، ومحاسبة المسؤولية.
4. التأكيد على إيجاد لجنة للتدقيق في الشركة تمتلك الصلاحيات لممارسة دورها في عملية الرقابة على المدقق الخارجي والداخلي ، وكذلك يكون لها الحق في متابعة تقاريرهم لضمان قيام إدارة الشركة بتنفيذ ما جاء في هذه التقارير من توصيات و مقترحات.
5. إيجاد نظام فاعل للتقارير يتصف بالوضوح وبالقدرة على توفير المعلومات المناسبة عن أداء الشركة، بما يخدم جميع الأطراف ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة، وبالذات الذين يستخدمون التقارير المالية المنشورة للشركة لمساعدتهم في إتخاذ قرارات استثمارية صحيحة، ومنهم المقرضين والعملاء والموظفين والمستثمرين الحاليين والمحتملين والجهات الحكومية، مع التأكيد على أن الإفصاح عن هذه المعلومات بشكل تقارير تمتاز بالشفافية سوف يساعد على تقليل المخاطر وأضرار وتضارب المصالح ما بين الشركة والأطراف المهتمة بهذه التقارير، وبالتالي تحقيق الهدف الرئيسي للحاكمية المؤسسية.

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

المجتمع وعينة الدراسة:

تألف مجتمع الدراسة من المحاسبين القانونيين الأردنيين والبالغ عددهم (381) مدقق حسابات قانوني حسب سجلات جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين لعام 2015، وقد تم توزيع (89) استمارة بطريقة العينة العشوائية على ذلك المجتمع، وقد تم استعادة (83) استمارة، أي ما نسبته (93%) وهي نسبة مقبولة وصالحة للتحليل الإحصائي.

تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

الجدول رقم (1) يتعلق بالخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة من حيث طبيعة العمل، والعمر، وعدد سنوات الخبرة، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والشهادة المهنية. وقد أظهرت الاستبيانات التي تم استرجاعها أن الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة كانت على النحو التالي:

جدول رقم (1): جدول يبين الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

الخاصية	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
طبيعة العمل	شريك مدقق	10	12.0
	مدقق رئيسي	45	54.2
	مدير تدقيق	8	9.6
	مساعد مدقق	12	14.5
	متدرب	8	9.6
	المجموع	83	100%
العمر	أقل من 30 سنة	13	15.7
	من 31 - 40 سنة	37	44.6
	من 41 - 50 سنة	16	19.3
	51 سنة أكثر	17	20.5
	المجموع	83	100%
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	8	9.6

30.1	25	من 6-10 سنوات	
42.2	35	من 11-15 سنة	
18.1	15	أكثر من 15 سنة	
%100	83	المجموع	
9.6	8	اقل من بكالوريوس	المؤهل العلمي
72.3	60	بكالوريوس	
13.3	11	ماجستير	
4.8	4	دكتوراه	
%100	83	المجموع	
69.9	58	محاسبة	التخصص الأكاديمي
12.0	10	إدارة أعمال	
10.8	9	علوم مالية ومصرفية	
7.2	6	أخرى	
%100	83	المجموع	
20.5	17	CPA	الشهادات المهنية
20.5	17	ACPA	
9.6	8	CMA	
49.4	41	JCPA	
%100	83	المجموع	

يبين الجدول رقم (1) أن أعلى نسبة في خاصية طبيعة العمل كانت فئة المدقق الرئيسي حيث بلغت (54.2%)، وهذا طبيعي لان الاستبانة كانت موجهة لهم بالأساس بينما احتلت الوظائف الأخرى نسب مئوية منخفضة كما هو مبين أعلاه، وهذا يعطي مصداقية في الاستجابات، أما فيما يتعلق بخاصية العمر فقد احتلت الفئة العمرية (31 - 40 سنة) نسبة (44.6%) وهي فئة عمرية تتناسب العمل وهي فئة تتسجم مع سنوات الخبرة التي كانت أعلى النسب فيها

للفئة (11 - 15 سنة) ونسبة (42.2%)، وهذا يعزز مصداقية الاستجابة، أما ما يتعلق بخصوصية المؤهل العلمي فقد حصلت فئة البكالوريوس على أعلى النسب حيث بلغت (72.3%)، ويعود سبب ذلك أن غالبية المدققين يميلون إلى الحصول على شهادات مهنية. وأما أعلى النسب في التخصصات الأكاديمية فقد كانت من نصيب تخصص المحاسبة حيث بلغت نسبة (69.9%)، وهذا يعتبر طبيعي لان معظم المدققين والمحاسبين يكون تخصصهم أثناء الدراسة الجامعية هو المحاسبة، كما أن الشركات تفضل تخصص المحاسبة لهذه الوظائف وهذا يعزز موثوقية استجابة أفراد العينة، وينسجم مع الخصائص الأخرى مما يعطي مؤشراً على إمكانية الثقة في البيانات التي تم الحصول عليها. أما فئة الشهادة المهنية فقد حصلت فئة JCPA على أعلى نسبة وهي (49.4%) وهذا طبيعي لان معظم العاملين في مكاتب التدقيق يركزون على الحصول على هذه الشهادة المهنية أكثر من غيرها.

اختبار فروض الدراسة:

فرض الدراسة الرئيسي:

ليس هناك أثر لالتزام تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة. ولاختبار الفرض الرئيسي للدراسة فسوف يتم اختبار الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعي رقم (1):

ليس هناك أثر لالتزام تطبيق مبدأ ضمان حقوق المساهمين على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة. وتم اختبار هذا الفرض بالجدول رقم رقم (2):

جدول رقم (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الأول

رقم الفقرة	فقرات المجال الأول	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1.	للمساهمين الحق في الحصول على معلومات متعلقة بالشركة بصفة دورية مما يحقق رقابة فعالة للأنظمة.	4.5181	0.50271	مرتفعة
2.	للمساهمين حق المشاركة في اتخاذ قرارات فعالة ومهمة ترتبط بالتغيرات الأساسية في الشركة مما يساعد في تعزيز قوة الأنظمة الرقابية فيها.	4.5060	0.61234	مرتفعة
3.	يحق للمساهمين التصويت في الاجتماعات العامة وتعريفهم بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين مما يساعد في تعزيز قوة الأنظمة الرقابية فيها.	4.5663	0.54533	مرتفعة

مرتفعة	0.56984	4.2771	أن الإفصاح عن هيكل رأس المال يمكن المساهمين من ممارسة رقابة فعالة تؤثر في سياسة الشركة.	4.
مرتفعة	0.53582	4.1325	إتاحة الفرصة للمساهمين في تبادل الاستشارات المتعلقة بحقوقهم تساعد في رقابة جيدة لمنع سوء الاستغلال.	5.
مرتفعة	0.32460	4.4000	معدل الفقرات الكلي	

أظهر الجدول رقم (2) أن المتوسطات الحسابية للفقرات كانت بين (4.1325 – 4.5663) وهذا يدل على أن هناك توافق بين المستجيبين لفقرات هذا الفرض أما الانحرافات المعيارية فقد كانت ما بين (0.50271 – 0.61234)، كما تبين أن معدل الفقرات الكلي بلغ 4.4000 وهذا أيضاً يمثل درجة موافقة مرتفعة، وفيما يتعلق بالانحرافات المعيارية فقد ظهرت درجات اختلاف بين الإجابات مما يعني اختلاف الآراء مما يعزز إمكانية الاعتماد على الإجابات. وحازت الفقرة الثالثة على أعلى مرتبة بانحراف معياري 0.54533 ومتوسط حسابي 4.5663 والتي تنص على أنه يحق للمساهمين التصويت في الاجتماعات العامة وتعريفهم بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين مما يساعد في تعزيز قوة الأنظمة الرقابية فيها. وهذا يدل على الشفافية المطلقة التي تمنحها إدارة الشركات للمساهمين فيها والتي تعزز من قوة ومثانة الأنظمة الرقابية فيها.

ولمزيد من التحقق فقد تم اختبار الفرض الفرعي رقم (1) عن طريق t-test والجدول رقم (3) يوضح ذلك:

الجدول رقم (3): اختبار (t-test) لاختبار الفرض الفرعي رقم (1)

النتيجة	SIG	Fd	Computed t value
رفض الفرض رقم (1)	0.000	82	123.493

أظهر الجدول رقم (3) أن T المحسوبة عند المتوسط الافتراضي (3) تساوي (123.493) وعند مستوى دلالة إحصائية (0.000)، وهي قيمة أقل من (0.05)، مما يعني رفض الفرض الفرعي رقم (1) والذي ينص على أنه ليس هناك أثر للالتزام بتطبيق معيار ضمان حقوق المساهمين على الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة.

الفرض الفرعي رقم (2):

ليس هناك أثر للالتزام تطبيق مبدأ المساواة في المعاملة للمساهمين على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة. وتم اختبار هذا الفرض بالجدول رقم (4):

جدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثاني

رقم الفقرة	فقرات المجال الثاني	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
6.	يتم التعامل مع جميع المساهمين بطريقة عادلة مما يعزز الثقة في إدارة الشركة وأنها تخضع لرقابة فعّالة.	4.1566	0.55176	مرتفعة
7.	يحق للمساهمين التصويت بعدد حصصهم بحرية وعدالة مما يساعد في تعزيز شفافية نتائج التصويت ويعزز من قوة الأنظمة الرقابية فيها.	4.4096	0.68139	مرتفعة
8.	يتم التصويت بواسطة المفوضين بالتصويت بطريقة يتفق عليها أصحاب الأسهم مما يحقق رقابة جيدة على نتائج التصويت.	4.3494	0.65208	مرتفعة
9.	يتم التداول بالأسهم بصورة تتسم بالإفصاح والشفافية مما يساعد في الرقابة على عمليات التداول ويعزز قوة الأنظمة الرقابية فيها.	4.1807	0.58736	مرتفعة
10.	تسمح الإجراءات المتبعة لعقد الاجتماعات العامة للمساهمين بالمعاملة المتساوية لكل المساهمين مما يحقق رقابة ذاتية فعّالة.	4.0000	0.31235	مرتفعة
	معدل الفقرات الكلي	4.2193	0.36641	مرتفعة

أظهر الجدول رقم (4) أن المتوسطات الحسابية للفقرات كانت بين (4.0000 – 4.4096) وهذا يدل على أن هناك توافق بين المستجيبين لفقرات هذا الفرض، أما الانحرافات المعيارية فقد كانت ما بين (0.31235 – 0.68139)، كما تبين أن معدل الفقرات الكلي بلغ 4.2193 وهذا أيضاً يمثل درجة موافقة مرتفعة، وفيما يتعلق بالانحرافات المعيارية فقد ظهرت درجات اختلاف بين الإجابات مما يعني اختلاف الآراء مما يعزز إمكانية الاعتماد على الإجابات. وحازت الفقرة السابعة على أعلى مرتبة بانحراف معياري 0.68139 ومتوسط حسابي 4.4096 والتي تنص على أنه يحق للمساهمين التصويت بعدد حصصهم بحرية وعدالة مما يساعد في تعزيز شفافية نتائج التصويت ويعزز من قوة الأنظمة الرقابية فيها. وهذا يدل على منح إدارة الشركات حرية التصويت للمساهمين لمن يرون إنهم يمثلون اتجاهاتهم الفكرية والعملية داخل الشركة.

ولمزيد من التحقق فقد تم اختبار الفرض الفرعي رقم (2) عن طريق t-test والجدول رقم (5) يوضح ذلك:

الجدول رقم (5): اختبار (t-test) لاختبار الفرض الفرعي رقم (2)

النتيجة	SIG	Fd	Computed t value
رفض الفرض رقم (2)	0.000	82	104.908

أظهر الجدول رقم (5) أن T المحسوبة عند المتوسط الافتراضي (3) تساوي (104.908) وعند مستوى دلالة إحصائية (0.000)، وهي قيمة أقل من (0.05)، مما يعني رفض الفرض الفرعي رقم (2) والذي ينص على أنه ليس هناك أثر للالتزام بتطبيق مبدأ المساواة في المعاملة للمساهمين على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة.

الفرض الفرعي رقم (3):

ليس هناك أثر للالتزام بتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حاكمية الشركات على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة. وتم اختبار هذا الفرض بالجدول رقم (6):

جدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثالث

رقم الفقرة	فقرات المجال الثالث	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
11	إن قواعد الحاكية المؤسسية تسهم في احترام حقوق أصحاب المصالح مما يساعد في حماية حقوق المساهمين لتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية فيها .	4.5060	0.52669	مرتفعة
12	يتم تعويض أصحاب المصالح في حال انتهاك حقوقهم وهذا يعزز من الرقابة الذاتية الفعالة فيها .	4.6386	0.53141	مرتفعة
13	وجود هيكل فعال وكفاء يعزز من الأنظمة الرقابية في الشركة.	4.6024	0.51655	مرتفعة
14	يسمح لأصحاب المصالح بالاتصال بالجهات القانونية لتأمين وحماية ممتلكاتهم المادية والمعنوية.	4.3133	0.58284	مرتفعة
15	توفير المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب يساعد في وجود رقابة فعالة.	4.1446	0.54398	مرتفعة
	معدل الفقرات الكلي	4.4410	0.31816	مرتفعة

أظهر الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية للفقرات كانت بين (4.1446 - 4.6386) وهذا يدل على ان هناك توافق بين المستجيبين لفقرات هذا الفرض، أما الانحرافات المعيارية فقد كانت بين (0.51655 - 0.58284)، كما تبين أن معدل الفقرات الكلي بلغ 4.4410 وهذا أيضاً يمثل درجة موافقة مرتفعة، وفيما يتعلق بالانحرافات المعيارية فقد ظهرت درجات اختلاف بين الإجابات مما يعني اختلاف الآراء وهذا بدوره يعزز إمكانية الاعتماد على الإجابات. وحازت الفقرة الثانية عشر على أعلى مرتبة بانحراف معياري 0.53141 ومتوسط حسابي 4.6386 والتي تنص على أنه يتم تعويض أصحاب المصالح في حال انتهاك حقوقهم، وهذا يعزز من الرقابة الذاتية الفعالة فيها. وهذا يدل حرص إدارة الشركات على المعاملة العادلة لكل من فقد حقوقه داخل الشركة.

ولمزيد من التحقق فقد تم اختبار الفرض الفرعي رقم (3) عن طرق t-test والجدول رقم (7) يوضح ذلك:

الجدول رقم (7): اختبار (t-test) لاختبار الفرض الفرعي رقم (3)

النتيجة	SIG	Fd	Computed t value
رفض الفرض رقم (3)	0.000	82	127.164

أظهر الجدول رقم (7) أن T المحسوبة عند المتوسط الافتراضي (3) تساوي (127.164) وعند مستوى دلالة إحصائية (0.000)، وهي قيمة أقل من (0.05)، مما يعني رفض الفرض الفرعي رقم (3) والذي ينص على أنه ليس هناك أثر للالتزام بتطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة.

الفرض الفرعي رقم (4):

ليس هناك أثر للالتزام تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة. وتم اختبار هذا الفرض بالجدول رقم (8):

جدول رقم (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الرابع

رقم الفقرة	فقرات المجال الرابع	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
16	الإفصاح عن حقوق المساهمين يعزز من كفاءة الأنظمة الرقابية.	4.4940	0.59209	مرتفعة
17	الإفصاح عن المخاطر الجوهرية يعزز من كفاءة الأنظمة الرقابية.	4.6024	0.56179	مرتفعة

مرتفعة	0.52669	4.5060	الافصاح عن قوانين الحاكمة المؤسسية يعزز من كفاءة الأنظمة الرقابية.	18
مرتفعة	0.43502	4.2048	الافصاح عن أهداف الشركة في التقارير السنوية يعزز الأنظمة الرقابية فيها.	19
مرتفعة	0.47196	4.1446	الافصاح عن المعلومات المحاسبية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية يعزز من الأنظمة الرقابية.	20
مرتفعة	0.33042	4.3904	معدل الفقرات الكلي	

أظهر الجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية للفقرات كانت بين (4.1446 - 4.6024) وهذا يدل على ان هناك توافق بين المستجيبين لفقرات هذا الفرض، أما الانحرافات المعيارية فقد كانت بين (0.43502 - 0.59209)، كما تبين أن معدل الفقرات الكلي بلغ 4.3904 وهذا أيضاً يمثل درجة موافقة مرتفعة، وفيما يتعلق بالانحرافات المعيارية فقد ظهرت درجات اختلاف بين الإجابات مما يعني اختلاف الآراء وبالتالي يمكن الاعتماد على الإجابات. وحازت الفقرة السابعة عشر على أعلى مرتبة بانحراف معياري 0.56179 ومتوسط حسابي 4.6024 والتي تنص على أن الإفصاح عن المخاطر الجوهرية يعزز من كفاءة الأنظمة الرقابية، وهذا يدل على حرص إدارة الشركة على الإفصاح الشفاف والعادل عن جميع المخاطر المحيطة بها للجميع.

ولمزيد من التحقق فقد تم اختبار الفرض الفرعي رقم (4) عن طرق t-test والجدول رقم (9) يوضح ذلك:

الجدول رقم (9): اختبار (t-test) لاختبار الفرض الفرعي رقم (4)

النتيجة	SIG	Fd	Computed t value
رفض الفرض رقم (4)	0.000	82	121.054

أظهر الجدول رقم (9) أن T المحسوبة عند المتوسط الافتراضي (3) تساوي (121.054) وعند مستوى دلالة إحصائية (0.000)، وهي قيمة أقل من (0.05)، مما يعني رفض الفرض الفرعي رقم (4) والذي ينص على أنه ليس هناك أثر للالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة.

الفرض الفرعي رقم (5):

ليس هناك أثر للالتزام بتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة. وتم اختبار هذا الفرض بالجدول رقم (10):

جدول رقم (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الخامس

رقم الفقرة	فقرات المجال الخامس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
21	إن مجلس الإدارة الذي يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة بين المساهمين يسهم في وجود نظام رقابة فعّال في الشركة.	4.4458	0.50007	مرتفعة
22	إن مجلس الإدارة الذي يضع الخطط والأهداف ويراقب الأداء يسهم في وجود نظام رقابة فعّال في الشركة.	4.3373	0.47568	مرتفعة
23	إن مجلس الإدارة الذي يركز على الإفصاح عن مكافآت المديرين وأعضاء مجلس الإدارة يساعد في وجود نظام رقابة فعّال فيها.	4.4096	0.58510	مرتفعة
24	إن مجلس الإدارة الذي يتابع تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية يسهم في تعزيز من قوة الأنظمة الرقابية.	4.1687	0.37674	مرتفعة
25	إن مجلس الإدارة الذي يتأكد من سلامة التقارير المالية يسهم بجودة الأنظمة الرقابية في الشركة.	4.2771	0.61114	مرتفعة
	معدل الفقرات الكلي	4.3277	0.30118	مرتفعة

أظهر الجدول رقم (10) أن المتوسطات الحسابية للفقرات كانت بين (4.1687 - 4.4458) وهذا يدل على أن هناك توافق بين المستجيبين لفقرات هذا الفرض، أما الانحرافات المعيارية فقد كانت بين (0.37674 - 0.61114)، كما تبين أن معدل الفقرات الكلي بلغ 4.3277 وهذا أيضاً يمثل درجة موافقة مرتفعة، وفيما يتعلق بالانحرافات المعيارية فقد ظهرت درجات اختلاف بين الإجابات مما يعني اختلاف الآراء وبالتالي يمكن الاعتماد على الإجابات. وحازت الفقرة الحادية والعشرون على أعلى مرتبة بانحراف معياري 0.50007 ومتوسط حسابي 4.4458 والتي تنص على أن مجلس الإدارة الذي يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة بين المساهمين يسهم في وجود نظام رقابة فعّال في الشركة. وهذا يدل على حرص مجالس إدارة الشركات على إيجاد توازن فعال ما بين مساهمي الشركة لتعزيز كفاءة الأنظمة الرقابية.

ولمزيد من التحقق فقد تم اختبار الفرض الفرعي رقم (5) عن طرق t-test والجدول رقم (11) يوضح ذلك:

الجدول رقم (11): اختبار (t-test) لاختبار الفرض الفرعي رقم (5)

النتيجة	SIG	Fd	Computed t value
رفض الفرض رقم (5)	0.000	82	131.191

أظهر الجدول رقم (11) أن T المحسوبة عند المتوسط الافتراضي (3) تساوي (131.191) وعند مستوى دلالة إحصائية (0.000)، وهي قيمة أقل من (0.05)، مما يعني رفض الفرض الفرعي رقم (5) والذي ينص على أنه ليس هناك أثر للالتزام بتطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة.

الفرض الفرعي رقم (6):

ليس هناك أثر للالتزام بتطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحاكمية الشركات على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة. وتم اختبار هذا الفرض بالجدول رقم (12):

جدول رقم (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال السادس

رقم الفقرة	فقرات المجال السادس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
26	ان تطوير هيكل للحاكمية المؤسسية يعزز من كفاءة الأنظمة الرقابية.	4.2289	0.54829	مرتفعة
27	إن اتفاق التشريعات السارية مع قواعد الحاكمية يعزز من كفاءة الأنظمة الرقابية.	4.2651	0.44405	مرتفعة
28	إن توزيع المسؤوليات بين الهيئات الرقابية يعزز الأنظمة الرقابية.	4.1807	0.60777	مرتفعة
29	إن نزاهة واستقلالية الجهات الرقابية والإشرافية تعزز الأنظمة الرقابية في الشركة.	4.1325	0.34113	مرتفعة
30	توفير المستلزمات الرقابية اللازمة للقيام بواجبات الجهات الرقابية يعزز من كفاءة الأنظمة الرقابية.	4.2169	0.49505	مرتفعة
	معدل الفقرات الكلي	4.2048	0.30118	مرتفعة

أظهر الجدول رقم (12) أن المتوسطات الحسابية للفقرات كانت بين (4.1325 - 4.2651) وهذا يدل على ان هناك توافق بين المستجيبين لفقرات هذا الفرض، أما الانحرافات المعيارية فقد كانت بين

(0.34113 - 0.60777)، كما تبين أن معدل الفقرات الكلي بلغ 4.2048 وهذا أيضاً يمثل درجة موافقة مرتفعة، وفيما يتعلق بالانحرافات المعيارية فقد ظهرت درجات اختلاف بين الإجابات مما يعني اختلاف الآراء وبالتالي يمكن الاعتماد على الإجابات. وحازت الفقرة السابعة والعشرون على أعلى مرتبة بانحراف معياري 0.44405 ومتوسط حسابي 4.2651 والتي تنص على أن اتفاق التشريعات السارية مع قواعد الحاكمية يعزز من كفاءة الأنظمة الرقابية. وهذا يدل على وجود تناعم فكري مابين التشريعات القانونية والخاص بالشركات مع قواعد الحاكمية فيها مما يعزز من قوة وكفاءة الأنظمة الرقابية.

ولمزيد من التحقق فقد تم اختبار الفرض الفرعي رقم (6) عن طرق t-test والجدول رقم (13) يوضح ذلك:

الجدول رقم (13): اختبار (t-test) لاختبار الفرض الفرعي رقم (6)

النتيجة	SIG	Fd	Computed t value
رفض الفرض رقم (6)	0.000	82	127.193

أظهر الجدول رقم (13) أن T المحسوبة عند المتوسط الافتراضي (3) تساوي (127.193) وعند مستوى دلالة إحصائية (0.000)، وهي قيمة أقل من (0.05)، مما يعني رفض الفرض الفرعي رقم (6) والذي ينص على أن ليس هناك أثر للالتزام بتطبيق مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحاكمية الشركات على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة.

فرض الدراسة الرئيسي:

ليس هناك أثر لالتزام تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة. ومن أجل التحقق من صحة فرض الدراسة الرئيسي فقد تم اختبار جميع فقرات الدراسة باستخدام (t-test) وقد كانت النتائج كما في الجدول رقم (14) التالي:

الجدول رقم (14): اختبار (One Sample T-test) لاختبار الفرضية الرئيسية

النتيجة	SIG	Fd	Computed t value
رفض العدمية H0	0.000	82	132.977

أظهر الجدول رقم (14) أن T المحسوبة عند المتوسط الافتراضي (3) تساوي (132.977) وعند مستوى دلالة إحصائية (0.000)، وهي قيمة أقل من (0.05)، مما يعني رفض الفرض الدراسة الرئيسي والذي ينص على أنه ليس هناك أثر لالتزام تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة.

الاستنتاجات والتوصيات

في ضوء تحليل البيانات واختبار الفرضيات فإن الدراسة توصلت إلى الاستنتاجات والتوصيات التالية:

أولاً: الاستنتاجات:

1. بينت نتائج الدراسة أن هناك أثر لمبادئ الحاكمية المؤسسية على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مما يعني أنه عند تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية سيساعد ذلك على زيادة كفاءة الأنظمة الرقابية لديها.
2. إن تطبيق مبدأ ضمان حقوق المساهمين في الشركات المساهمة له تأثير على كفاءة الأنظمة الرقابية وعلى زيادة ثقة المساهمين بالشركة.
3. إن تطبيق مبدأ المساواة في المعاملة للمساهمين في الشركات المساهمة العامة الأردنية، يعني ان الشركات المساهمة ملتزمة بتطبيق التشريعات النافذة وهذا سيكون له أثر ايجابي على كفاءة الأنظمة الرقابية وعلى ثقة المساهمين بالشركة.
4. إن تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حاكمية الشركات، يساعد هذا على زيادة كفاءة الأنظمة الرقابية ويزيد من ثقة أصحاب المصالح بالشركة.
5. عند تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في الشركات المساهمة، هذا سيجعل البيانات المالية وغير المالية معقولة وحقيقية وهذا يجعل الأنظمة الرقابية كفوءة.
6. عند تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة هذا من شأنه ان يحدد مهام وواجبات مجلس الادارة وسيكون هناك أثر ايجابي على كفاءة الأنظمة الرقابية.
7. إن وجود أساس لإطار فعال لحاكمية الشركات سيؤثر ايجاباً على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة.

ثانياً: التوصيات

بناءً على استنتاجات الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. تشجيع الشركات المساهمة العامة الأردنية على تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية لزيادة كفاءة الأنظمة الرقابية لديها.
2. ضرورة مواكبة التشريعات والتعليمات الصادرة من الجهات الحكومية وتطبيقها تلبية لمتطلبات مبادئ الحاكمية المؤسسية ولتقوية الأنظمة الرقابية.
3. أن تقوم دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة بمتابعة تطبيق مبادئ الحاكمية في الشركات المساهمة العامة.
4. ضرورة أن يكون أعضاء مجلس الإدارة من الأشخاص الذين يتمتعون بالخبرة والكفاءة، وهذا سيساعد في تنفيذ وتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية.
5. ضرورة استمرار الباحثين والدارسين في عمل المزيد من الدراسات والأبحاث في الحاكمية المؤسسية لما لها من أهمية في المحافظة على استمرارية عمل الشركات وديمومتها والمحافظة على الأموال المستثمرة فيها.

المراجع

- الحوامده، ثروت محمد محمود (2014). أثر تطبيق حاكمية المنظمة على المسؤولية الإجتماعية (دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية). أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم الإسلامية، عمان، الأردن.
- علي، أسامة عبدالمنعم (2008). أثر رأس المال الفكري والتدقيق الداخلي على الحاكمية المؤسسية للشركات الصناعية الأردنية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- القيسي، أحمد فارس أحمد (2011). أثر الأدوات الداخلية لحكومة الشركة على رأس المال العامل وإنعكاسهما على القيمة الاقتصادية المضافة. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- النسور، صلاح الدين علي (2012). دور المدقق الداخلي في تحسين آليات الحاكمية المؤسسية لقطاع الإتصالات. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- Albert Agyei, & Appiah Richard Owusu (2014). *The Effect of Ownership Structure and Corporate Governance on Capital Structure of Ghanaian Listed Manufacturing Companies*. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences. Vol. 4, No.1, pp. 109–118.
- <http://comparativelaw.metapress.com/content/CG37578345800811>
- Institute of Internal Auditor, IIA, (2005), *The Professional Practice of Framework of Internal Auditor, Practice Advisor*, January: www.theila.org.
- Institutional Shareholders Services (2005). An Overview of the ISS CGQ methodology changes. New York, USA.
- OECD, (2004). *Principles of Corporate Governance*. available online <http://www.oecd.org/corporate/ca/corporategovernanceprinciples/31557724.pdf>.
- Rajput, Namita, and Bharti Joshi (2015). Shareholder Types, *Corporate Governance and Firm Performance: An Anecdote from Indian Corporate Sector*. Asian Journal of Finance & Accounting. vol_7, issue 1. pp 45-63.